وزير الداخلية يشكل لجنة للتحقيق في وفاة أحمد الظفيري

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية في بيان لها تعقيبا على ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي حول وفاة أحمد الظفيري أن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح أصدر أوامره بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق بالواقعة مع المعنيين وبيان ما إذا كان هناك أي تقصير من أجهزة الوزارة في هذه الواقعة من لحظة ضبطه إلى حين وفاته وتقديم تقرير خلال أسبوع.

وأمر وزير الداخلية بأيقاف كل من له علاقة بالواقعة عن العمل إلى حين انتهاء التحقيقات وفي حال ثبوت أي إخلال بالإجراءات التي اتخذت بحق المواطن المتوفى فإنه سيتم محاسبة المقصرين واتخاذ العقوبات المناسبة بحقهم.

وأوضح البيان ان القضية محل اهتمام المسؤولين بالمؤسسة الأمنية وعلى راسهم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووكيل الوزارة.

ممثل سمو الأمير يحضر افتتاح المصلى الكنيسي الجديد في «الأحمدي»

حضر ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد العبدالله أول أمس حفل افتتاح المصلى الكنيسي الجديد، وذلك في الأحمدي.

وقد قام ممثل سموه بجولة اطلع خلالها على التوسعة الجديدة للكنيسة ومرافقها.

ممثل سمو الأمير يفتتح المصلى الكنيسي الجديد

الشيخ محمد العبدالله خلال حفل الافتتاح

عبّر عن آسفه لعدم اعتماد مجلس الأمن القرار الإنساني السوري

الجار الله: الكويت تدعم بشكل كامل إنجاح العملية السياسية السورية

◆ موقف الكويت مبدئي وثابت بإدانة استخدام أسلحة الدمار الشامل

خالد الجار الله يلقي كلمة الكويت في مجلس الأمن

Aأكد نائب وزير الخارجية خالد الجار الله دعم الكويت الكامل لمبعوث الأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسن حتى بعد انتهاء عضويتها بمجلس الأمن معربا عن أمله في أن ينجح في مهمته الصعبة في تيسير العملية السياسية السورية.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت التي ألقاها نائب وزير الخارجية خالد الجار الله مساء الجمعة في جلسة مجلس الأمن حول المسار السياسي السوري.

وقال الجار الله: «نأمل أن تساهم العملية السياسية في إعادة الاستقرار والأمن إلى سورية هذا البلد العربي العزيز ذي التاريخ والثقافة العريقة والذي نكن له كل المودة والتقدير والاحترام».

وأضاف: «قبل عده شهور قليلة شهدنا جميعا بارقة أمل تحققت للشعب السوري الشقيق بشكل خاص وللمجتمع الدولي بشكل عام تمثلت في الاتفاق على القوائم النهائية للجنة الدستورية وعقد أول جولة من اجتماعاتها في جنيف».

وأوضح أن اللجنة تنعقد بقيادة وملكية سورية وبتيسير من قبل الأمم المتحدة الامر الذي يعد محطة محورية في مسار العملية السياسية وأساسا لانطلاق نحو محطات أخرى مهمة كما ورد في القرار 2254.

وأشار الجار الله إلى أهمية صياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية بموجب هذا الدستور وبإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين بما فيهم من هم في الخارج.

وأعرب الجار الله عن أمله وبدعم من المبعوث الأممي إلى سورية في أن تتمكن الأطراف السورية من التوصل إلى اتفاق للوصول إلى تفاهمات حول الدستور السوري وغيره من المحطات السياسية الأخرى.

ودعا الأطراف السورية إلى وضع نصب أعينها مصلحة الشعب السوري الشقيق والعمل على تمكينه من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة وسلامة الأراضي السورية.

وأكد الجار الله أن تباين وجهات النظر بين أطراف ذاقت مرارة ثماني سنوات من النزاع الدموي «أمر طبيعي ومتوقع» إلا أن ما يقلق هو أن تلقي التطورات العسكرية المتسارعة على الأرض بظلالها على العملية السياسية وتحديدا أعمال اللجنة الدستورية.

وبين أنه لا بد أن تصاحب العملية السياسية السورية تدابير لبناء الثقة بين الأطراف لضمان استدامتها ونجاحها ابرزها تحقيق تقدم حقيقي وملموس في ملف المعتقلين والمفقودين والسماح للمنظمات الدولية المختصة بزيارة المعتقلات والسجون.

وأكد أهمية محاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في سورية وضمان عدم الإفلات من العقاب فلا يمكن تحقيق سلام مستدام من دون تحقيق العدالة.

وجدد الجار الله إدانته لاستهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف كان مدينا أيضا كافة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين.

كما جدد التذكير بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي بأي شكل من الأشكال أي طرف في النزاع من الالتزامات بموجب القانون الدولي بما في ذلك الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والمرافق المدنية.

وحذر من أن أي عملية عسكرية واسعة النطاق في محافظة (إدلب) قد تؤدي إلى أسوأ كارثة إنسانية في القرن ال21 داعيا إلى ضرورة وقف إطلاق النار في كافة أنحاء سورية كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن لا سيما القرار 2401.

ودان الجار الله الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سيادة واراضي سورية والتي تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار 350 المتعلق بفصل القوات بين الجانبين.

وجدد تاكيد أن الجولان هي أرض عربية سورية محتلة من قبل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال وإن الاستيلاء على الأراضي وضمها بالقوة أمر مرفوض ويخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار 497.

وأشاد الجار الله بجهود المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن منذ توليه هذا المنصب في مطلع هذا العام.

وتقدم بالشكر لجميع أعضاء مجلس الأمن «على ما حظينا به من ترحيب وإشادة لبلدي الكويت ودورها في إطار المجتمع الدولي وخلال عضويتها غير الدائمة على مدى عامين».

وأعرب الجار الله عن تقديره لهذا الدعم الذي لمسته الكويت والتعاون التعاون الذي تم العمل في اطاره لتحقيق الأهداف المشتركة.

من جانب آخر أعرب نائب الجار الله عن أسفه لعدم تمكن مجلس الأمن الدولي من اعتماد مشروع القرار الكويتي الالماني البلجيكي حول إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية.

وقال الجار الله في تصريح أدلى به لتلفزيون الكويت ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب الجلسة: إنه «فيما يتعلق بالمعابر الإنسانية فقد كانت الرغبة بأن تكون ثلاثة معابر ويكون التجديد لقرار تسيير المساعدات الإنسانية لمدة سنة وليس ستة أشهر ولكن بكل آسف اصطدم هذا القرار بالفيتو الروسي والصيني».

وأضاف: «أن هناك مشروع قرار روسيا لم يتم اعتماده نتيجة للممتنعين والمعارضين وبكل آسف شعرنا خلال هذه الجلسة بالأسى والحزن ألا نتمكن من أن نوفر الآلية المطلوبة لمساعدة أربعة ملايين شخص في سورية يعانون من قلة الغذاء والدواء والأمراض وهي معاناة إنسانية حقيقية للشعب السوري الشقيق بكل آسف لم يتم تلبيتها ولم يهتز لها مجلس الأمن».

وتابع قائلا: «استمعت الى آراء الجميع وكانت مندوبة بريطانيا تشير لي وتقول كنا نتمنى ألا تكون هذه النتيجة المؤسفة وتمنت أن يغادر رئيس وفد الكويت حاملا ذكرى سعيدة ولكن لم يتحقق هذا الشيء وبالفعل كنت أتمنى أن أغادر القاعة وأنا أحمل ذكرى سعيدة من اجتماعات مجلس الأمن ونتائج وتعاطي المجلس مع القضية الإنسانية لسورية ولكن مرة أخرى نشعر بالأسف والحزن وخيبة الأمل».

وأكد الجار الله أن دور الكويت مستقبلا لن ينحصر في عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن ولكن ستواصل هذا الدور والدعم للعملية السياسية في سورية وستتعاون مع أعضاء مجلس الأمن وكافة المجاميع في الأمم المتحدة لتحقيق هذه الآلية ولتوفيرها ودعمها في المستقبل.

وأشار إلى أن إحاطة المبعوث الأممي إلى سورية حول الأوضاع كانت مأساوية، حيث أحاط المجلس أيضا بتطورات العملية السياسية وخاصة اجتماعات اللجنة الدستورية وبحسب ما أفاد به فإن البداية كانت مشجعة ولكن وصلوا إلى مرحلة أدى الخلاف بين الأطراف المشاركة فيها إلى تعطيل عمل اللجنة وطالب المجلس بأن يكون هناك دعم ومساندة لاستئناف العملية السياسية واجتماعات اللجنة الدستورية.

وأوضح «أن الجميع أكد على دور المبعوث الأممي واجتماعات اللجنة الدستورية باعتبارها تحولا جذريا ومفصليا في العملية السياسية وما يتعلق بالجهود التي تسعى لتحقيق المطالب والهواجس المشروعة لأبناء الشعب السوري وتمنينا استئناف هذه الاجتماعات ومواصلتها ودعونا مجلس الأمن لدعم آلية اجتماعات اللجنة الدستورية».

ومضى قائلا: «أكدنا على موقفنا الثابت بدعم العملية السياسية في سورية وشجبنا الاعتداءات الإسرائيلية على سورية وأكدنا على موقفنا من حق سورية في السيطرة على أراضيها وعدم منازعتها وخاصة فيما يتصل بالجولان وكانت كلمات الوفود في هذا الإطار ولصالح دعم العملية السياسية والمساعدات الإنسانية لأبناء الشعب السوري الشقيق».

وحول دور الدبلوماسية الكويتية باعتبار الكويت أحد حاملي القلم للملف الإنساني السوري واحد الدول الثلاث المتبنية لمشروع القرار قال الجار الله «كانت هناك مفاوضات ماراثونية قام بها الوفد الكويتي الدائم مع الدول الأخرى المتبنية للقرار والأطراف الأخرى المعارضة للقرار ولكن حصل ما حصل ولم نصل للنتيجة المطلوبة بكل آسف».

أكد نائب وزير الخارجية خالد الجار الله موقف الكويت المبدئي والثابت تجاه كافة القضايا المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح والمتمثلة في إدانة استخدام الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في أي مكان وفي أي زمان ومن قبل أي طرف كان.

جاء ذلك خلال كلمة الجار الله الجمعة في جلسة مجلس الأمن لمناقشة عدم الانتشار النووي وحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231.

وقال الجار الله: «إن موقف الكويت ياتي على اعتبار ان استخدام اسلحة الدمار الشامل يعد انتهاكا جسيما للقانون الدولي وإن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود هذا النوع من الأسلحة».

وأضاف «انطلاقا من تلك المبادئ والثوابت رحبنا قبل خمسة أعوام بإعتماد مجلس الامن للقرار 2231 إيمانا منا بالعمل متعدد الاطراف وإلتزامنا الكامل بكافة قرارات الامم المتحدة على السلاح النووي.

وذكر «استنادا على نصوص القرار 2231 فإن تقرير الامين العام لا يقتصر على الشق النووي فحسب بل يتابع تنفيذ الضوابط على الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية ونقل الأسلحة التقليدية».

وأعرب الجار الله عن القلق إزاء ما ورد في التقرير من معلومات حول مواصفات ومنشأ الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي استهدفت المملكة العربية السعودية وللاسلحة التي تم ضبطها في المياه الدولية فعلى الرغم من عدم انتهاء السكرتارية من تحرياتها الا انها تبقى مسألة في غاية الخطورة وتشكل تهديدا للسلم والأمن الاقليمي والدولي.

وتابع: «انطلاقا من الموقف الذي أعلنا عنه وعبرنا فيه عن ادانتنا واستنكارنا للاعتداء التخريبي الذي تعرضت له منشآت إمدادات النفط للأسواق العالمية في المملكة العربية السعودية في سبتمبر 2019 عبر صواريخ باليستية وطائرات مسيرة نؤكد على موقفنا الثابت الداعي إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها».

وشدد الجار الله على ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وفق ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة او التهديد بها ونبذ الطائفية.

وقال «ان الكويت تؤكد مجددا أهمية مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في متابعة تنفيذ القرار 2231 بطريقة شاملة تكفل إمتثال إيران والدول الاخرى لالتزاماتها ليس فقط فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ولكن أيضا في المجالات الأخرى المشمولة

الكويت: الجولان أرض سورية محتلة

فهد حجي

جددت الكويت موقفها بأن الجولان أرض سورية محتلة من إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال وأن الاستيلاء على الأراضي وضمها بالقوة أمر مرفوض ويخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت التي ألقاها السكرتير الثاني بوفدها الدائم لدى الأمم المتحدة فهد حجي في جلسة لمجلس الأمن مساء الخميس الماضي تم فيها اعتماد القرار 2503 بتمديد مدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمرتفعات الجولان (أوندوف) لمدة 6 أشهر.

وقال حجي: «إن ذلك الأمر يخالف القرار 497 لعام 1981 الذي تم اعتماده بإجماع كافة أعضاء مجلس الأمن وإن قرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بفرض قوانينها وسلطتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل يعتبر باطلا وملغى وليس لها أي أثر قانوني».

وتابع: « لقد صوتنا لصالح قرار تجديد ولاية قوة (الأندوف) لمدة 6 أشهر أخرى إيمانا منا بمساهمة هذه القوة في استقرار أمن المنطقة ونشيد في هذا الصدد بجهود ومهنية وعمل أفراد القوة في ظل الظروف الأمنية الدقيقة والصعبة التي تواجههم بما في ذلك مخاطر الالغام والعبوات الناسفة».

وأشار حجي إلى «أن المجلس دائما ما يؤكد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات» مجددا التذكير بأن «الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري المحتل هو السبب الجذري وراء هذا النزاع ويشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الإقليمي». وأكد أن الحل لاستقرار المنطقة لا يكون من خلال تكريس الاحتلال ومحاولة فرض الأمر الواقع إنما يبدأ بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاسيما القرارات 497 و338 و242.